

توقيف 9 وسطاء عقاريين عن العمل في دبي وتغريم مكتب 50 ألف درهم



دبي: «الخليج»

أوقفت مؤسسة التنظيم العقاري التابعة لدائرة الأراضي والأماك بدبي 9 وسطاء عقاريين عن مزاولة العمل لمدة ثلاثة أشهر، فيما غرّمت مكتب الوساطة العقارية الذي يعملون فيه مبلغ 50 ألف درهم، وذلك بعد أن قام المكتب بارتكاب مخالفات المكالمات غير المرغوب فيها، وإزعاج المستثمرين والمتعاملين عبر التسويق أو الترويج لخدماته عن طريق الاتصال المباشر.

وقالت المؤسسة في بيان: «تحرص المؤسسة على توفير بيئة عقارية آمنة وخالية من كل ما من شأنه أن يتسبب في إزعاج المتعاملين أو ملاك العقارات والمستثمرين، كالمكالمات المزعجة التي تجريها مكاتب الوساطة العقارية للتسويق أو ترويج خدماتها؛ حيث كشفت في وقت سابق عن مشروع القائمة الخضراء على تطبيق دبي ريسيت والذي يتضمن خدمة التبليغ عن المكالمات المزعجة، ما يسهم في التخلص من الاتصالات غير مرغوب فيها من الوسطاء العقاريين، ويضمن التواصل الفعال فقط عندما يرغب المالك في التواصل معه من قبل الوسطاء. ويساعد المشروع أيضاً على التقليل من المخالفات العقارية المتعلقة بالتسويق المباشر، ويفتح قنوات تسويقية إضافية للشركات العقارية، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة معدل المبيعات العقارية وتأجير العقارات الشاغرة، لخدمة المالك

والمستأجر على حد سواء».

وأهابت مؤسسة التنظيم العقاري بالمستثمرين، وملاك العقارات، وجمهور المتعاملين، ضرورة الإبلاغ عن أي مكالمات مزعجة، تصلهم من الشركات العقارية العاملة في سوق دبي العقاري، بهدف الترويج والتسويق للعقارات، وذلك عبر خدمة «الإبلاغ عن المكالمات المزعجة» التي وفّرتها المؤسسة على التطبيق الذكي «دبي ريست».

وكانت المؤسسة، قد حذّرت الشركات المعنية من مضايقة المتعاملين بالاتصال المباشر والترويج للعقارات، وستتخذ كافة الإجراءات القانونية، ضد أي شركة غير ملتزمة بهذا التحذير. علماً بأن الشركات غير الملتزمة ستفرض عليها غرامة قدرها 50 ألف درهم، مع إيقاف بطاقة الوسيط المتصل لمدة لا تقل عن 3 أشهر.

وأشارت إلى أنه يتعين على الشركات العقارية الالتزام باستخدام قنوات التسويق الرسمية، بعد الحصول على تصريح رسمي من المؤسسة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024